

# دور علم النفس في معالجة المجتمع الجريمة بصفة خاصة

د. عبد الفتاح محمد دويدار

أ.م. علم النفس - كلية الآداب

جامعة الإسكندرية

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities related to the business.

### 2. The second part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities related to the business.

3. The third part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities related to the business.

## دور علم النفس في معالجة قضايا المجتمع الجريمة بصفة خاصة

د. عبد الفتاح محمد دويدار (\*)

إن علم النفس، بوسائله المنهجية الراهنة، وبنظرياته الحالية، لا يعجز عن تلمس الطريق لحل المشكلات السلوكية التي تنشأ عند احتكاك الفرد بظروف اجتماعية وبناء تسيطر فيه الصراعات الطبقية، والفقر، وقيم المجتمع المادي، والقهر السياسي والقررة ... وغير ذلك.

وإذا كان علم النفس الاجتماعي أحد الفروع الأساسية التي تهتم بدراسة السلوك كما يتشكل في المواقف الاجتماعية المختلفة، بهدف وضع القوانين الأولية الأساسية للسلوك كما يتحدد من خلال هذا الاتجاه، فإن علم النفس الاجتماعي التطبيقى ينبغي أن يوجه اهتمامه إلى استغلال القوانين التي تأتي من الفروع الأساسية لعلم النفس جميعها، وتوظيفها في فهم وضبط وحل مشكلات التفاعل الاجتماعي، لمعالجة قضايا المجتمع على تنوعها واختلافها، وبخاصة في مجال الجريمة، لمعرفة ما يلابسها من أسباب ومسببات وعلل ومعلومات.

فالجريمة، منذ فجر التاريخ الإنساني، من أهم متفصصات المجتمع وستظل معولاً من معاول الهدم فيه، وكفى أن نشير إلى ما يتكبده المجتمع من خسائر في شتى مجالات الحياة، نتيجة الجريمة بمختلف أبعادها

(\*) استاذ مساعد علم النفس بكلية الآداب في جامعة الإسكندرية (مصر) وبيروت العربية (لبنان)  
ومدير تحرير مجلة الثقافة النفسية

وأنواعها، فقد ذهب المؤتمر الخامس للأمم المتحدة الذي عُقد في جنيف لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، في العام ١٩٧٥، إلى أنه يمكن تقسيم نفقات الجريمة إلى أربع فئات عامة هي :

١- الخسائر المادية المباشرة التي تلحق ضحايا الجرائم في النفس والمال.

٢- نفقات التدابير الوقائية وإجراءات المحافظة على الأمن العام.

٣- نفقات التأمين والأجور التي يفقدها المجرمون والمحبوسون والمجنى عليهم المصابون والمعطلون بسبب ذلك عن أداء ومباشرة أعمالهم.

٤- عبء الإعانات الاجتماعية التي تدفعها الدولة لأسر المسجونين والمجنى عليهم، وهذه التكاليف مادية بحتة توجد بجانب تكاليف معنوية تتمثل في الخوف والقلق الذي يؤدي إليه انتشار الإجرام لأن مواجهته قد تستتبع فرض بعض الإجراءات نتيجة للقيود العامة لمكافحة الجريمة. (١)

لذلك، حاول المجتمع يشتى الطرق والوسائل- التي تطورت بتطوره - قمع الجريمة والعمل على منعها وعقاب من يتردى فيها وفق نصوص القانون الجنائي الذي يقوم على مفاهيم الإدانة الأخلاقية والردع بالعقاب.

ولكن يبدو أن المعرفة المستمدة من العلوم الاجتماعية، وعلم النفس على وجه الخصوص، تملى علينا ضرورة تعديل تلك المفاهيم بل وتعديل

---

(١) دريش عبد الحميد الصنسي (١٩٨٤) «الجريمة والتنمية» سلسلة اقرأ، العدد ٥٥، القاهرة، دار

المعارف، ص ص ٢٢-٢٣.

## أسلوب التعامل مع الجريمة والجاني.

ومن الواضح أن هناك جرائم معينة تمكن المجتمع من تبسيط أو تجنب المشاكل الاجتماعية، فهي تجعل من السهل أن نلوم فرداً أو مجموعة من الأفراد بدلاً من أن نتعامل مع المشكلة الاجتماعية الأصلية. فعلى سبيل المثال، من السهل أن نلقى باللائمة في تزييف الشيكات على المزورين بدلاً من أن نواجه مشكلة الحاجة إلى تغيير النظام الائتماني كله، ومن السهل أن نعاقب المحتالين على السكان في قضايا الإسكان بدلاً من مواجهة مشكلة أن هناك نقصاً في المساكن بالفعل. (٢)

## تعريف الجريمة

الجريمة فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً. ويقوم تعريف الجريمة على العناصر التالية (٣) :

أولاً: تقتض الجريمة ارتكاب فعل يتمثل فيه الجانب المادي لها، وتعنى بالفعل السلوك الإجرامي أياً كانت صورته، فهو يشمل الإيجابي كما يتسع للامتناع. ومثال النشاط الإيجابي تحريك الجاني يده لاختلاس مال المجنى عليه، ومثال الامتناع إحجام الأم عن إرضاع طفلها ليهلك، والأصل أن تترتب على الفعل آثار يتمثل فيها الاعتداء على الحق الذي يحميه القانون.

---

LIPPMAN, H.S., (1956) "Treatment of the Child in Emotional (٢) Conflict", New York: Mc Graw. Hill book, Company, p. 200.

(٣) حسني، محمود نجيب (١٩٧٠) «دروش في قانون العقوبات القسم الخامس»، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، من ص ٤٥-٤٧.

**ثانياً:** تفترض الجريمة أن الفعل غير مشروع طبقاً لقانون العقوبات والقوانين المكملة له، فلا تقوم جريمة يفعل مشروع، ويوصف الفعل بأنه غير مشروع إذا تضمن القانون نصاً يجرمه، ولم يكن من الظروف التي ارتكب فيها خاضعاً لسبب أباحه.

**ثالثاً:** تفترض الجريمة صدور الفعل غير المشروع عن إرادة جنائية. فليست الجريمة ظاهرة مادية خالصة، بل هي عمل إنسان يُسأل عنها ويتحمل العقاب من أجلها، كذلك يجب أن تكون ذات أصول في نفسيته، وبغير العلاقة بين شخصية الجاني وماديات الجريمة، يستحيل تحديد شخص تقوم مسؤوليته عنها، واشتراط صدور الفعل عن إرادة، يعنى اشتراط صدوره عن إنسان، إذ لا تنسب الإرادة لغير الإنسان. ويتعين أن تكون الإرادة مميزة مدركة، وحررة مختارة حتى تُعد عنصراً في الجريمة. وتسمى الأسباب التي تجردها من القيمة القانونية «موانع المسؤولية الجنائية»، مثل: صغر السن والجنون والسُكر غير الإرادى والإكراه وحالة الضرورة. وللإرادة الجنائية صورتان: القصد الجنائي والخطأ غير العمدى، ويعنى القصد الجنائي اتجاه الإرادة إلى الفعل ونتيجته، ويفترض الخطأ غير العمدى اتجاه الإرادة إلى الفعل دون النتيجة.

**رابعاً:** تفترض الجريمة أن القانون يقرر لها عقوبة أو تدبيراً احترازياً. ويعنى ذلك أن يترتب على ارتكابها تحقق أثر من نوع خاص يمتاز بطابعه الجنائي البحت.

ومن الواضح أن الجريمة ظاهرة وجدت منذ فجر التاريخ واستمرت

الانتباه منذ القدم، وعلم القانون له باع طويل في التنظير لها ولكن الاهتمام بالجوانب النفسية للمجرم أدى إلى نشأة ما يسمى بعلم النفس الجنائي الذي يعد فرعاً من علم النفس الاجتماعي الذي يستند بدوره إلى علم النفس العام.

وعلم النفس الجنائي هو العلم الذي يتناول السلوك الإجرامي تناولاً سيكولوجياً باستخدام طرق البحث ومناهجه وأدواته، وبخاصة أساليب الملاحظة والمقابلة والاختبارات السيكولوجية المقننة.

#### الجرعة بين علم النفس والقانون الجنائي

إن الجريمة ليست مجرد ظاهرة مضادة للمجتمع يتعامل القضاة معها وفقاً لنصوص قانون العقوبات الثابتة، ولكنها أيضاً مشكلة سيكولوجية تستلزم الدراسة المتعمقة من كل من يهتم بمواقع السلوك الإنساني.

ولقد كان المشتغلون بالقانون وعلماء السلوك يتحدثون عن الفائدة الممكنة والحاجة المتزايدة إلى التعاون بين علميهما في مهمة التعامل مع الجريمة والجاني حيث يرى المشتغلون بالقانون أن القانون الجنائي يهتم بالسلوك الإنساني، ولذلك ينبغي أن يستفيد من الفهم الذي حصل عليه علم السلوك من خلال الملاحظة العلمية. ويحس علماء السلوك بالتزامهم كمواطنين إزاء فهم وخدمة عمل القانون الجنائي<sup>(٤)</sup>.

ويدعم تلك الاتجاهات المتكاملة نحو التعاون ما يدفعه المجتمع من ضريبة باهظة من المعاناة والفاقد البشري نتيجة مشكلة الجريمة وفشل

(٤) ليلة سند رزق (١٩٩٠) «قرارات في علم النفس الجنائي» بيروت : دار النهضة العربية، ص ١٨.

المجتمع في التعامل معها. (٥)

ويرى جلوفر Glover أنه من الصعب أن نتوقع أن يتفق عالم النفس والمشتغل بالقانون في وجهات النظر اتفاقاً تاماً، لأسباب لعل أهمها :

١- أن علم النفس من العلوم التي يهتم بها المحامي والقاضي وعالم الدين ورجل الشارع، دون أن يهتم بكونه فرعاً من فروع المعرفة العلمية التي تتطلب تدريباً طويلاً. كما أن القاضي مطالب بغض النظر عن آرائه الخاصة في موضوع الجريمة بأن يطبق نصوص قانون العقوبات القائم على الأفكار الثابتة الخاصة بطبيعة الجرم وفضائل العقوبة.

٢- أن موضوع الجريمة، مثله مثل السياسة والدين والجنس، يثير أقوى الانفعالات والتمييزات والمفاهيم القبلية والخرافات، لأن الجريمة هي أولاً وأخيراً قضية أخلاقية، تتضمن مفاهيم الخير والشر والخطيئة والصواب والخطأ والإصلاح والغفران والتكفير والردع والعقاب. (٦)

أما إدوارد ج. ساشتر Edward J. Sacher، فيرى أن الجهود المبذولة في مضممار التعاون بين علم النفس والقانون لم تؤت ثمارها المرجوة لأن أهداف هذا التعاون لم تكن محددة بوضوح، كما أن الطرفين المتعاونين لم يصنبا حساب الفروق الهامة بين علميهما في الأهداف والمسلمات وفروض العمل. ويحذرننا «ساشتر» من أن نفترض أن القانون الجنائي وعلم

SACHER, E.J. (1963) Behavioral Science and Criminal Law, (٥) Journal of Scientific American , Vol. 209, No. 5, p. 39.

GLOVER, E., (1970) The Roots of Crime, Selected Papers on (٦) Psychoanalysis, International Universities Press , Inc., PP. 4-5.

السلوك كيتوننتان متجانستان لهما وجهات نظر موحدة لأن لكل منهما مدارس مختلفة في التفكير وله متخصصوه الذين يهتمهم التمييز بين التعاليم النظرية والمسائل العلمية.

ويذكر د ساشتر ، أن للقانون الجنائي هدفين :

أولهما : تأكيد الحقائق الأخلاقية المطلقة للمجتمع عن طريق الإدانة الأخلاقية، وعقاب من يتحدى هذه الحقائق المطلقة .

ثانيهما : تخفيض عدد الأفعال الإجرامية في المجتمع عن طريق نظام العقوبة والردع والإصلاح .

ويحاول كل فاعل قانوني في القانون الجنائي خدمة كلا الهدفين في آن واحد . ويبدو القانون الجنائي هكذا أداة لتدعيم ونشر المبادئ الأخلاقية للمجتمع وفي سبيل ذلك يطرد ويدين ويعاقب المتهم .

والفلسفة الكامنة وراء ذلك مؤداها أن كل إنسان يتصرف كما لو كان لديه حرية كاملة للإرادة . وبما إنه يستطيع أن يختار طريق الصواب الأخلاقي أو طريق الخطأ الأخلاقي، فإن ارتكابه لفاعل إجرامي يعني أنه قد اختار الشر اختيارا حرا، ويعبر عن الحالة الجنائية للعقل أو النية الإجرامية بمعنى أنه يستحق الإدانة الأخلاقية ويستحق العقوبة من المجتمع وفقا لمدي بشاعة الجريمة وعندما يتحقق ذلك تتم العدالة . وعبر السنين، أضيفت الاستثناءات والأهليات حول هذا الجوهر المركزي لنظرية المسؤولية الاجتماعية والجنائية الكاملة، مثل أن المتهم قد يرتكب جريمة دفاعا عن النفس أو يكون تحت إكراه أو أنه قد يكون حدثا صغير السن .

كما يذكر « ساشتر » أن العلوم السلوكية تنبثق من مسلمات تتعارض مع المسلمات الأخلاقية للقانون، فإن هدفها فهم السلوك وتعديله. لذلك فمفهوم الإرادة الحرة لا قيمة له، بل إن من الضروري أن نفترض أن سلوك الناس وفكرهم يتحدد وفق قوانين يمكن اكتشافها .

إن التعارض في وجهات النظر بين علم النفس والقانون يمكن رؤيته بشكل أفضل من خلال تلك الفرصة المواتية للاختصاصي النفسي لأنه عالم السلوك الذي كثيرا ما يستدعي إلي ساحة المحكمة لتحديد ما إذا كان المتهم مجنونا يستثني من المسؤولية والإدانة أم أن العكس هو الصحيح.

ويجد المتخصص النفسي مسألة الإدانة الأخلاقية للفرد غير مناسبة ويدعم مفهومه الخاص عن المسؤولية والذي مؤداه أن اعتبار شخص ما مستولا جنائيا معناه أن هذا الشخص ينبغي أن يتغير قبل أن يستأنف موقعه. ووظيفته في المجتمع.

وإذا لم تتم مراجعة النظرة الأساسية للمسؤولية من جانب أو آخر فإن مساحة التعاون بين علم النفس والقانون لا يمكن أن تكون أرحب مما هي عليه الآن حيث يقدم عالم السلوك ملاحظاته ويطبق عليها الجهاز القانوني مما يبره ليحدد المسؤولية الجنائية.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون حين لا تتطور نصوصه وتعدل باستمرار كي تتماشى مع التطور الدائم في المجتمع وظواهره وعلى وجه الخصوص الظواهر الإجرامية يصيبه الجمود ويؤدي ذلك إلى استفحال ظواهر إجرامية ووصولها إلى مرحلة من الصعب أن يتداركها المجتمع .

وذلك لأن نصوص القانون تورد ما تعاقبه من أفعال على سبيل الحصر، أى إنها تورد مفردات الأفعال التى يشملها نص التجريم، ومع تطور المجتمع، نجد ظواهر لم يضعها المشرع فى حسابه عند صياغة نص القانون، فعلى سبيل المثال، قضية تطبيق عقوبة الإعدام على تجار المخدرات فى مصر لم تناقش منذ عشرات السنين... لماذا؟ ولماذا تطبق الآن هذه العقوبة؟ ... لأن المخدرات استشرى خطرها واستفحل أثرها، وحين أدرك المجتمع تزايد عدد المدمنين من كل الأعمار ومن مختلف الطبقات، طرخت مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على تجار المخدرات، ولكن بعد أن بلغت الظاهرة حدا لا يمكن السكوت عنه أو تجاهله أو إنكاره.

كذلك ظواهر النصب والاحتيال التى وصلت مؤخراً إلى حد الإضرار بالاقتصاد القومى .

إن جريمة النصب والاحتيال من الجنح التى تتراوح عقوبتها بين الحبس أسبوعاً وثلاث سنوات، فهل هذه عقوبة رادعة لمن أحتال على الناس وسلب أموالهم ووصل ما استولى عليه إلى عشرات أو مئات الملايين من الدولارات!!؟

وقد تزايدت تلك الجرائم بشكل كبير، وحين وصلت إلى حد أن اتخذت شكلاً خطيراً، بذلت محاولات وعقدت جلسات لوضع قانون جديد لحماية المواطنين من شركات الإسكان وبيع الأراضى والاستثمارات والتجارة والسياحة والمقاولات الوهمية، حيث إن نشاط تلك المؤسسات والشركات لم يقتصر على التلاعب بأموال المواطنين العاديين ومدخراتهم بل امتد إلى

التلاعب بالأموال العامة والبنوك.

من هذه المنطلقات - وغيرها كثير - يجب على القانون ومشرعيه أن تكون أعينهم على المجتمع وظواهره الإجرامية شديدة التطور لملاحقة تلك الظواهر بالنصوص القانونية التي تتضمن ما قد يجد من أشكال الجريمة بالتجريم.

أما القضية الثانية، فقضية تخلف القانون عن متابعة منجزات العلوم الأخرى، وعلى وجه الخصوص العلوم النفسية الاجتماعية، من حيث السياسة العقابية وأسلوب التعامل مع الجريمة والمجرمين. ويجدر بنا أن نوضح أن المجرم يوضع في السجن بمعزل عن المجتمع فترة العقوبة حيث تستقطب نوازعه العدوانية إزاء الآخرين نتيجة الجو الاجتماعي داخل مجتمع السجن ونتيجة تراكم مشاكله خارج مجتمع السجن ثم يفرج عنه ويوضع في المجتمع مرة أخرى حيث يلفظه المجتمع ويرفض التعامل معه وتتلق في وجهه أبواب التكسب فلا يجد إلا الجريمة سبيلا. كذلك نجد أن المسجون للمرة الأولى يوضع مع معتادى الإجرام، فيكتسب منهم معارف وعلاقات تسهل له التورط في الجريمة مرات أخرى عديدة حيث يتعرف على مزودي البطاقات ومن يصرفون المسروقات ومن يروجون المخدرات ... الخ وهكذا يخرج من السجن وهو مندمج في شبكة إجرامية. لذلك، ينبغي على القائمين على تطبيق السياسة العقابية الاطلاع المستمر على منجزات العلوم النفسية والاجتماعية للاستفادة منها في ترشيد تطبيق تلك السياسة.

إن هدف القانون الجنائي الخاص القاضي بتخفيض عدد الأفعال الإجرامية عن طريق نظام العقوبة والردع والإصلاح، يتوافق مع أحد الأهداف الرئيسية لعلم النفس وهو فهم السلوك وتصنيفه وتفسيره والتنبؤ به ثم ضبطه وتعديله.

والجدير بالذكر، إن منع الجريمة لا يخدمه عقاب المتهمين وانتهاك آدميتهم. لأن المناخ الاجتماعي في السجون يميل إلى الوحشية وتغذية الإحساس بالهوية الإجرامية وتدعم الميل الإجرامية بدلا من تثبيطها. يجب أن يرسل إلى السجن ليس للعقاب ولكن للعلاج الذي يرشده ويوجهه عالم السلوك، وأن يحل التعريف النفسى - الاجتماعى والطب نفسى محل التعريف القانونى فى السياسة العقابية.

#### - أسباب السلوك المضاد للمجتمع والتأهض له

يتميز علم النفس الجنائي بين درجتين من السلوك المخالف للقانون هما: سلوك الأحداث القصر والذي يعرف بالجناح Delinquency، وسلوك الكبار الراشدين والذي يعرف بالإجرام Criminality.

إن مرحلتى الجريمة اللتين تستثيران الكثير من المناقشات وتحفزان الكثير من البحث والدراسة، هما : أسباب الجريمة ومنع الجريمة<sup>(٧)</sup>.

ولقد تعددت تفسيرات العلماء للسلوك الإجرامى وفقا لاهتماماتهم البحثية وانتماءاتهم النظرية فنجد، على سبيل المثال، أن العالم الفرنسى

---

(٧) مراد، يوسف (١٩٤٨) . بعض نواحي علم النفس الجنائى من الوجة التكاملية، مجلة علم النفس، المجلد الرابع، العدد الثانى.

الشهير «دانييل لاجاش» يرى أن تكوين شخصية المجرمين هو الجزء الرئيسي من مشكلة النشأة النفسية للجريمة. فإذا كانت الشخصية دائماً في موقف ما فإن القوة المولدة للجريمة في هذا الموقف تتوقف على الشخصية. ثم إنه في الغالب، يمكن إثبات إن مثل هذا الموقف لا يوجد إلا لأن الفرد قد وضع نفسه فيه . وبالنسبة إلى تنوع مذاهب التأويل، هناك اتجاهان كبيران وفقاً للأهمية التي يعطونها للمحددات الجبلية أو التعليم. والاتجاه الغالب حالياً هو الأخذ بالتفاعل بين المحددات الجبلية والضبرات الفردية<sup>(٨)</sup> أي أن الاتجاه السائد الآن هو عدم إغفال الأثر النسبي لكل من الوراثة والبيئة في تفسير السلوك الإجرامي.

وينظر لاجاش إلى السلوك الإجرامي من جانبين أساسيين هما:

١- جانب وصفى، ينظر إلى العلاقة بين المجرم والجماعات التي ينتمى إليها.

٢- جانب دينامي، ينظر فيه إلى العلاقة بين شخص المجرم وفعله<sup>(٩)</sup>.

أما مصطفى حجازي، فيرى أن السلوك الجاني في مجتمع ما هو دائماً مؤشر يتجسد في تصرف بعض الأفراد الخارجين على القانون للدلالة على ما يعتمل باطنياً في بنية ذلك المجتمع من اضطراب وما يتراكم فيها من

(٨) دانييل لاجاش، (١٩٧٠) «النشأة النفس للجريمة»، ترجمة عبد الطيم محمود السيد، مجلة الجنائية القومية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ١٢ العدد الأول، ص ١١٢.

(٩) حسنى، درويش عبد الحميد (١٩٨٤) «الجريمة والتنمية»، سلسلة أقرأ، العدد ٥٠٥، القاهرة: دار المعارف، ص ١١٦.

عدوانية كامنة قابلة للانفجار في ظروف معينة<sup>(١٠)</sup>، ويتفق معه في ذلك أحمد فائق حيث يرى أنه إذا تبين لنا أن مرضاً نفسياً أو جريمة قد شاعراً أو انتشراً في المجتمع، يصبح من اليسور لنا والمسفوح به أن نستنتج أن عدداً كبيراً من أفراد المجتمع يعانون من ظروف موحدة تثير لديهم صراعات متشابهة وإحباطات تطفية، وأن المجتمع يتيح الفرصة لأساليب إشباع وهمية للرغبات المحبطة مما يجعل الأفراد غير الأسوياء يلجأون إلى هذه الأساليب كمظهر من مظاهر فشل المجتمع بقدر ما هو مظهر من مظاهر فشل هؤلاء الأفراد<sup>(١١)</sup>.

أما مصطفى سوييف، فيرى أن الجرم شخص قد أحاطت به ظروف اجتماعية معينة فاندفع إلى الإجرام، ومن ثم فإن مسؤولية الجريمة لا تقع على عاتقه وحده بل على عاتق المجتمع أيضاً. وظهرت الإجرام بنسبة متفوقة دائماً في مجتمع معين، دليل على أن ثمة عوامل اجتماعية معينة تساهم في توجيه الإجرام وتحديد مداه وتعيين خصائصه<sup>(١٢)</sup>.

ويحدده جلوفر « أسباب الاضطراب السيكوباتي (الإجرامى) والسلوكيات المضادة للمجتمع، في ثلاثة أسباب رئيسية هي<sup>(١٣)</sup>.

(١٠) حجازي مصطفى (١٩٧٦) «التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور». معهد الإنماء العربي، ص ٢٦٦.

(١١) أحمد فائق (١٩٨٢) «الأمراض النفسية الاجتماعية: دراسة في اضطراب علاقة الفرد بالمجتمع»، القاهرة، دار اتون للطباعة والنشر، ص ٢٢٥.

(١٢) مصطفى إسماعيل سوييف (١٩٤٩) «الأسس الدينامية للسلوك الإجرامى»، مجلة علم النفس، مجلد ٤، عدد ٢، ص ٢١٠ - ٢١١.

(١٣) محمد على عبد السلام (١٩٨٥) «سيكولوجية النشل» دراسة عن التنشئة الاجتماعية والشخصية لدى النشالين، رسالة ماجستير - غير منشورة - مودعة في مكتبة كلية الآداب - جامعة عين شمس/ مصر.

## ١- الأسباب الدينامية الفريزية:

فالسيكوباتى (المجرم) يتوقع أن يحصل على ما يريد متى أراد من المجتمع، ويشعر أن الخطأ خطأ المجتمع إذا لم يحصل على ما يريد ويتسبب أى إحباط لديه فى ثورة عدم صبر مع وجود الحقد والضغينة والإحساس بالظلم، ويتميز السيكوباتى المجرم فى هذا النمط بالثنائية الوجدانية (التناقض الوجدانى) تجاه الموضوعات، كما يتميز بالاستجابات الحركية السريعة للإحباط والتفريغ الانفعالى السريع أيضاً، ويرفض السيكوباتى النصيحة فى الغالب، كما تسبب سمته العناد والتشبث بالرأى الاحساس بالقهر فى الفعل، ومع ذلك تكون الاستجابة السادسة (التلذذ بإيذاء الأخر وتعذيبه) للموضوعات المحبطة ملحوظة بشكل متطرف وتتدعم من خلال العناد، وتكون الاستجابة للإحباط سلباً فى تضخيم التقييم الترجسى للأننا (عشق الذات) النامى، مما يزيد من حساسية السيكوباتى وتتركزه حول ذاته وانخفاض الإيثار والقدر على الحب، وتكون قيمة الموضوع بقدر ما يعزز «أنا» المريض ومفهومه عن ذاته، وهكذا يتضح الميل الى استغلال المجتمع الذى يعتبر ملمحاً لدى المجرم السيكوباتى.

## ٢- الأسباب الاقتصادية (الميكانيكية):

ليس هناك من ميكانيزم عقلى خاص بالسيكوباتى (المجرم)، إن القائمة الكلية من ميكانيزمات التوافق أو الحيل الدفاعية اللاشعورية (النكوص والكبت والإنكار والإسقاط والإزاحة أو النقل والاستدماج<sup>(١)</sup>) والقمع والتسامى

(١) الاستدماج Introjection هو تبنى المعتقدات والواقف والانماط السلوكية للآخرين، كمن يتبنى

المواقف مثلاً، مواقف والده نحو قضايا التطوع والإستدماج جزء لا يتجزأ من التقمص - Identifi-

أو الإغلاء والتعيين الذاتى والتكوين العكسى والتعويض المسرف ... إلخ)،  
هى أساليب طبيعية يتعامل بها العقل مع العمليات المثيرة، وهى تلعب دوراً  
هاماً فى النمو والسلوك السوى. ولعل الإسقاط هو الميكانيزم الأكثر  
استخداماً بشكل دائم لدى السيكيوياتى المجرم.

#### ٢- السببية الطبوغرافية (البنائية):

إن الطفل الذى يُسقط تخيلات عدائية على صور الوالدين، يكون لديه  
أخلاق أكثر قوة ووحشية من أخلاق الوالدين الفعلية، وعندما يستدمج الطفل  
صور الوالدين فإنه يستدمج هذه العناصر المشوهة أيضاً ونتيجة لذلك يكون  
ضميره اللاشعورى قاسياً وسادياً.

لقد نُشر فى السنوات الأخيرة كتابات كثيرة فيما يختص بطبيعة  
التأثيرات البيئية التى يتعرض لها المتهم، ولقد تم التوكيد على حاجة الطفل  
للأمن والحب المتسقين، حتى أن البعض أسرف فى استخدام تعبير المنزل  
المحطم أو البيوت المتصدعة Broken Homes، وامتد هذا التعبير ليشمل  
على سبيل المثال موت الوالدين، وغياب أحد الوالدين فترات طويلة، وعدم  
الشرعية ... إلخ. ونضيف إلى ذلك المعاملة السيئة أو غير الحكيمة، مثل  
التذبذبات العنيفة فى استجابة الوالدين، والشجار الصريح بينهما،

== cation فعندما يلجا الشخص إلى الاستمجاغ فإنه لا يقلد النموذج وحسب بل يسهمير ويتشكك  
جوانب من شخصية هذا النموذج ويدمجها مع العناصر والخصائص المميزة لشخصيته فالطفل  
الذى يقول له أبواه مرارا وتكرارا أنه «فاشل» قد يصل به الأمر فى نهاية المطاف، إلى قبول  
مضمون الكلمة، والاعتقاد بصحتها فتعبير الوالد أو الوالدة «أنت فاشل» يترجم لدى الطفل إلى  
«أنا فاشل» ... وهكذا

والصددمات الجنسية، والعلاقات الأسرية غير المشبعة، وتأثير الوالدين الجانحين، والصور الشريرة التي يستمجها الطفل للوالدين ... إلى غير ذلك من الممارسات الوالدية والأساليب التربوية التي تنعكس على الصحة النفسية. (١٤)

مما سبق، نستطيع أن نتبين أن العلماء قد شعروا بالمسؤولية إزاء مراجعة الطرق المختلفة لتفسير سببية السلوك الإجرامي، ولكننا لا نستطيع أن نتبنى وجهة نظر واحدة على الرغم من أن كلاً منها يستطيع تفسير أنماط معينة من السلوك أو يساعد على فهم أسباب السلوك الإجرامي، فقد كتب عالم الإجرام المتميز «أنريكو فيري» Enrico Ferri عن سببية السلوك الإجرامي، يقول: «إن الجريمة هي نتيجة أسباب متعددة، وعلى الرغم من كونها مرتبطة بشبكة علاقات معقدة فإنه يمكن كشفها» (١٥)

وعوامل الجريمة يمكن أن تنقسم إلى عوامل فردية أو أنثروبولوجية، وعوامل فيزيقية أو طبيعية، وعوامل اجتماعية وتتضمن العوامل الأنثروبولوجية : العمر، والجنس، والحالة الزوجية، والمهنة، والسكن، والطبقة الاجتماعية، والمستوى الثقافي والتعليمي، والمستوى الاقتصادي، والبنية البدنية والبناء النفسى وسمات الشخصية. أما العوامل الفيزيقية، فهي : السلالة، والمناخ، وخصوبة التربة وطبيعتها، والطول النسبي للنهار والليل، وفصول السنة، والظروف الجوية، ودرجات الحرارة. وتتضمن العوامل الاجتم

(14) BARKWIN&BARKWIN(1972)"Behavior Disorders in Children"  
New York: Saunders Company,PP.138 - 147.

(15) GANDA, L.H, Klenke, & Hamel, K.E.,(1982) "Psychology: Its Study  
and Uses". St. Martin's Press, Inc.

عية : كثافة السكان، والهجرة، والرأى العام، والعادات والتقاليد، والأعراف، والديانة، والوضع الاجتماعى، والظروف الاقتصادية والصناعية، والإنتاج الزراعى والصناعى، والإدارة الشعبية للأمن الاجتماعى، والتعليم، والفائدة الجماهيرية، والتشريع العقابى والمدنى على وجه العموم.

وهناك عبارة شديدة الحصافة عن أسباب الجناح والسلوك الإجرامى، قالها عالم النفسى البريطانى البارز «سيرل بيرت Cyril Burt»، إذ كتب يقول: «لا يمكن عزو الجريمة إلى مصدر عام مفرد ولا إلى مصدرين أو ثلاثة ... إن الجريمة تتحدد من تشكيلة واسعة وفيرة من التأثيرات المتعاقبة والمتضافرة، إذ إن طبيعة هذه العوامل واتحاداتها المتنوعة تختلف، إلى حد كبير من فرد إلى آخر».

ويقرر «بيرت» أن هناك على الأقل أربع درجات من العوامل التى يمكن تحديدها فى أى حالة خاصة من الجريمة والتى يمكن تحديدها حسب أهميتها من حيث الشدة، وهذه العوامل هى (١٦) :

١- التأثير الرئيسى شديد البروز (إن وجد).

٢- العامل أو العوامل الرئيسية المساعدة.

٣- الظروف الثانوية المهينة أو التى تساعد على تقاوم الحالة.

٤- عوامل حاضرة ولكنها لا تعمل بشكل ظاهر.

---

(16) BARNES, H.E. & TEATERS, N.K., (1966) "New Horizons in criminology" Third Ed., New Jersey: Prentice. Hall, Inc., PP. 206 - 258.

ولقد ميّز «جيمس شورت» و«روبرت ميير» بين ثلاثة مستويات من التفسير للسلوك الإجرامي، هي (١٧):

أولاً: المستوى الفردي الذي يستفسر عن الخصائص الفردية التي تفسر السلوك، وهذا المستوى يتحدث عنه في الغالب علم النفس والعلوم البيولوجية.

ثانياً: المستوى الاجتماعي الواسع النطاق الذي يبحث عن التفسير في خصائص النظم الاجتماعية والتنوع الحضاري.

ثالثاً: المستوى الاجتماعي الدقيق الذي يفحص خصائص التفاعل المستمر الذي يشكل نتائج السلوك (١٨).

---

(17) CHORT, J.F. MEIER, R.F.,(1891). "Criminology and The Study of Deviance". American Behavioral Scientist Vol. 24, No.3.

(18) SHORT, G.F. & MEIER, R.F., (1981), Criminology and the Study of Deviance. American Behavioral Scientist, Vol. 24, No.3,p.469.

## الدراسة الميدانية مشكلة البحث وأهميته

إن ارتفاع معدلات العنف الفردي والجماعي بمختلف أنواعه، يُمثل ظاهرة تعدد تديراً خطيراً لا ينبغي تجاهله أو الإقلال من دلالاته، فلقد أوضحت بعض الدراسات أسباب فشل الوصول إلى تحديد لعناصر المدخل السيكولوجي (النفسي) لجرائم العنف، لأن مجالات دراسة العنف متشابكة، وبذلك لا نجد إلا القليل من المفاهيم المتعلقة به في معظم الدراسات، حيث تبرز مشكلتان أمام المتخصصين في العلوم السلوكية والباحثين القانونيين عند محاولتهم التصدي لهذا المجال عبر اتصالاتهم، هاتان المشكلتان هما: (١٩)

**أولاً:** تتنوع المفاهيم في مجال القانون مما يؤدي إلى صياغة مفهوم عام، بينما يرى متخصصو العلوم السلوكية أن هدف البحث هو الوصول إلى حقائق عامة بصرف النظر عن اختلافات التشريع القانوني، مع وعى الاختلافات الثقافية والاجتماعية.

**ثانياً:** صعوبة المقارنة بين التشريع القانوني والتحديد الإجرائي للسلوك الإجرامي والعنف السيكوباتي، بالإضافة إلى مشكلة تحديد الأفعال التي تغطيها جرائم العنف.

(١٩) ديدار عبد الفتاح (١٩٩٢). بيتاميات الإتجاه نحو السلوك السيكوباتي في المجتمع اللبناني، بحث منشور بمجلة الثقافية النفسية العدد العاشر المجلد الثالث نيسان (إبريل) ١٩٩٢ بيروت : دار النهضة العربية، ص ٧٠ - ٧٦ ضمن بحوث المؤتمر الأول للأول للمجلة تحت شعار : نحو علم نفس عربي الذي نظمه الدراسات التسمية - الجسدية في طرابلس / لبنان في يناير ١٩٩٢

وهناك أسباب أخرى تثير الشك حول دراسات جرائم العنف، منها -  
«أسطورة الانفصال»، وهي الميل في بحوث الجرائم إلى اعتبار السلوك  
الإجرامي وحدة منفصلة عن أشكال السلوك الأخرى(٢٠)

ولذا فمن الأهمية بمكان وضع مفهوم واضح لجرائم العنف، ودراسة  
وجهة نظر الضحية والتفاعل بين الضحية ومرتكب الجريمة ، والبيئة التي  
يقع فيها الحدث الإجرامي، في محاولة لفهم هذه الجرائم ودينامياتها  
والوقاية منها .

فلاشك أنه مع تزايد ما يواجه الشباب من إحباطات تنقلب طاقاته  
العنوانية إلى الأفراد والجماعات بما يمثل تهديداً خطيراً لكيان المجتمع (أي  
خطر التمزق والتفجير من الداخل ) يتصاعد أحداث العنف الفردي  
والجماعي بين الشباب، فضلاً عما نشاهده من خشونة متزايدة في تعامل  
الأفراد خلال ممارساتهم لأمر حياتهم اليومية، خاصة وأن الشباب يمثل  
العنصر الرئيسي لقوى مختلف مجالات الإنتاج في المجتمع، أي الركيزة  
الأساسية الاستمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤكد ضرورة  
الحفاظ على هذه القوى ورعايتها من أجل مجتمع أفضل.

ولعل نظرة سريعة فاحصة ومدققة لإحصاءات الجريمة في المجتمع، أي  
مجتمع، تؤكد خطورة تزايد انتشار ظاهرة السلوك الإجرامي وانعكاس

---

(20) BRODSKY, S.L. & SMITHERMAN, H.O., (1983). Handbook of  
Scales For Research in Crime and Delinquency. New York . Plenum  
Press. p. 166.

ضرة البالغ على المجتمع واختلال نسقه(\*) (نظامه) القيمي، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه إذا لم تنشط البحوث والدراسات في مجال الجريمة للوقوف على أسبابها واتجاهات الشباب نحوها، والخروج بتوصيات ومقترحات تساعد في الحد من مثيرات الإحباط لدى الشباب، وتحويل طاقاته العدوانية إلى طاقة بناء فإن هذا الإحباط سيكون مصدراً للتفكك وتدمير الذات.

### إحصاءات الجريمة

يلجأ دارسو الجريمة، في الغالب، إلى الإحصاءات المنشورة عن الجرائم المختلفة والتي تبين معدلات الجريمة Rates Crime أي المعدل الذي تظهر عليه الجريمة بالرجوع إلى المجموع الكلي لسكان ويقاس ذلك بعدد الجرائم التي تم تسجيلها في فترة زمنية معينة، ويتركز الاهتمام بمحاولة عقد مقارنات عبر فترة زمنية محددة في جريمة بعينها أو مجموعة من الجرائم أو بين المناطق السكنية أو الجغرافية المختلفة في الجرائم نفسها، ثم الخروج باستدلالات تفسر التباين.

وتنشأ الصعوبات من أن الإحصاءات قد تكون غير ثابتة ولا يمكن الوثوق بها، وبذلك تكون الاستدلالات غير صادقة(21)

(\*) نسق القيم هو مجموعة القيم المترابطة التي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته، ومفهوم القيم عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للأشخاص والأشياء والرخيصات وذلك في ضوء تقديره الشخصي أو تقييمه لهذه الأمور ويتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد معارفه ومتركاته وخبراته ومفهومه عن ذاته وبين مستوى الإطار الحضاري الذي يعيش فيه ويكتسب من خلاله ثقافته.

(21) WALSH, D., POOLE, A.,(1983). Dictionary of Crimiology. New York: Routledge and Kegan Paul, P.52.

في النظر إلى الأرقام والنسب المئوية المجردة التي توردها تقارير الأمن العام ومصلحة السجون نلاحظ أنها تفتقر إلى الأساس المنطقي والبديهي الذي يمكن أن يكسبها معناها، فعدد الجرائم سواء كانت من الجنايات أم الجنح ينبغي أن ينسب إلى عدد السكان في المجتمع، وينبغي بيان نسبة عدد كل من الجنايات والجنح إلي المجموع العام للجرائم كل على حدة كما ينبغي بيان نسبة عدد الجنايات والجنح إلى عدد المسجونين الفعلي في السجون<sup>(٢٢)</sup>

فمثلاً، قد يرتكب الفرد العديد من حوادث النصب والاحتيال قبل أن ينكشف أمره ويقبض عليه ربما لأول مرة في حياته هذا إلي جانب إحساس الجنى عليه (الضحية) في جنح النصب والاحتيال بالخزي لأنه قد غرر به، يجعله يحجم في كثير من الأحيان عن الإبلاغ عن الواقعة وقد يتمسك هذا الضحية بتلايبب الجاني قيعده بإرجاع ما سلبه منه أو يرده إليه بالفعل ويرضى الضحية بذلك، ولا يصل الأمر إلى الاحتكام إلى القانون<sup>(٢٣)</sup>.

كما أن كثيراً من أفراد المجتمع يحجمون عن الإبلاغ عن وقائع الرشوة لعدم ثقتهم بعدالة المحاكمة، وطول إجراءات التقاضى، وتستر الرؤساء على أخطاء مرعوسيههم<sup>(٢٤)</sup> هذا فضلاً عن طبيعة العلاقة بين المرتشى والرتشى إذ

(22) WILKINS, I.T., (1968). Criminology, An Operational Research Approach in Society: Psychological Problems and Methods of study. Routledge and Keagan Paul.

(٢٣) ليلة رزق سبند إبراهيم (١٩٨٦) دراسة في سيكولوجية النصاب، رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية الآداب - جامعة عين شمس، ص ٢٢

(٢٤) فتاوى شادية على (١٩٧٦) نظام الرشوة في المجتمع المصري، دراسة إجتماعية ميدانية رسالة ماجستير مودعة بمكتبة الآداب جامعة عين شمس.

إن كلا منهما يكون مستفيداً من الجريمة، وبالتالي يندر الإبلاغ عنها، ومن ناحية أخرى فإن بعض كبار العاملين بالدولة من نرى المكانات الوظيفية العليا، يمارسون الرشوة ويصبحون بمنأى عن أن تطولهم يد القانون<sup>(٢٥)</sup>

ثم إننا لا نستطيع أن نثق بما ينشر من إحصاءات عن معدلات الجريمة في المجتمع، إذ إنها لا تعبر عن الواقع الفعلي لهذه المعدلات وكل ما نستطيع أن نقوله إنها تعبر عن نشاط البوليس في تتبع الجريمة وملاحظتها، «وما خفى كان أعظم».

وهذا يدعونا إلى محاولة استقصاء أسباب الجرائم، وقياس اتجاهات الناس نحو الجريمة، والتعرف إلى آرائهم في قوانين معاقبة المجرمين، لاستخلاص العوامل الكامنة وراء تلك الاتجاهات.

إن السلوك الاجتماعي في حد ذاته لا يمكن أن يقال عنه إنه سلوك إجرامي أو غير إجرامي، منحرف أو غير منحرف سوى أو عرضي لكن الذي يصفه بهذه الصفة أو تلك هو تقويم المجتمع له في ضوء مدى التزامه أو خروجه عن المعايير الاجتماعية للسلوك ولقد إهتم علماء النفس وعلماء الاجتماع بالأمراض الاجتماعية أو ما يسمى أحيانا الباثولوجيا Social Pathology ويعرف المرض الاجتماعي بأنه سلوك شاذ هدام يمثل مشكلة اجتماعية تهدد أمن الفرد والجماعة<sup>(٢٦)</sup>

---

(٢٥) شحات مجدى ديق محمد (١٩٨٧) «سيكولوجية الرشوة» دراسة عن الشخصية والتشئة الاجتماعية للموظف المرتشى رسالة ما جستير تودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس.

(٢٦) نوبدار عبد الفتاح محمد (١٩٩٤) «علم النفس الاجتماعي : أصوله ومبادئه» بيروت : دار النهضة العربية .

إن المجرمين والمنصرفين والجانحين والشذاذ وذوى السلوك المضاد للمجتمع يمثلون خطراً على حياة الآخرين، ويكونون عنصر قلق واضطراب، قد يعرضون فيه حياة غيرهم للخطر، فهم إما أن يسرقوهم أو يقتلوهم أو يفتصبوهم أو يحتالوا عليهم بالنصب والغش والرشوة والخداع ... إلخ وهم فى الوقت نفسه يمثلون خطراً على حياة أنفسهم لأنهم نتيجة لانحرافهم يقاومهم المجتمع مما يجعلهم عرضة لإضطرابات نفسية عديدة أقلها القلق، وهم أيضاً يمثلون مشكلة اجتماعية اقتصادية خطيرة بوصفهم فاقد بشرى بالنسبة إلى عملية البناء الاجتماعى.

والواقع أننا لو حللنا أى مشكلة لوجدنا أن معظمها متعددة الجوانب، فيها الجانب الاجتماعى، والجانب النفسى، والجانب الصحى، والجانب الاقتصادى والجانب الثقافى ... إلخ ولعل هذا هو السبب فى انتشار العيادات النفسية Psychological Clinics ، التى يعمل فيها فريق من مختلف التخصصات الطبيب والأخصائى النفسى والأخصائى الاجتماعى.

وقد تصادفنا مشكلة سرقة يصاحبها إضطرابات نفسية متعددة ويتضح أن السبب الرئيسى لهذا الانحراف هو الحاجة إلى المال، ويكفى علاج الموقف الاقتصادى للشخص وأسرتة حتى تضبط الأحوال جميعها أى إن إصلاح جانب واحد قد يكفى لضبط الحالة بأكملها(\*) .

---

(\*) علاج الموقف الاقتصادى لا يعنى دائماً إعطاء المال، بل ربما كان الأفضل هو السببى Causal Treatment الدائم والبحث عن عمل للشخص نفسه أو لأحد أفراد أسرته وفى إحدى الحالات كان الحل هو إعطاء ماكينة خياطة لوالدته وتعليمها التفصيل والحياسة ومعاونتها على تسويق منتجاتها وهنا حكمة صينية تقول : إذا طلب منك أحد سعة فلا تعطه إياها بل طمه الصيد

ولقد انتشرت في السنوات الأخيرة مراكز التحويل Referral Units وظيقتها مقابلة الحالة مقابلة مبدئية، وتجمع البيانات التي توضح جوانبها أو الجانب المتغلب فيها والذي يستحسن البدء به والذي قد تنتهي عنده المشاكل، فتحول إحدى الحالات الي مصحة أو مستشفى عام أو متخصص، وحالة أخرى، إلي جمعية خيرية ترعى فئة معينة، وحالة ثالثة إلي الضمان الاجتماعي، ورابعة إلي مؤسسة للتأهيل المهني، وخامسة إلي مكتب التشغيل والعمل ... أما الحالات التي يتضح تعدد جوانبها، فإنها تحال إلي إحدى العيادات السيكولوجية حيث تتضافر جهود فريق المتخصصين في العلاج وإعادة التكيف الشخصي والتوافق الاجتماعي (\*\*).

### أهداف العقوبة

إن أهداف العقاب أو فلسفات التأديب هي الأغراض المنشودة من قبل المعاقب، أو بواسطة الإستراتيجية المفضلة للسيطرة علي الجريمة . وتذكر الكتابات القانونية خمسة أهداف نموذجية للعقاب، هي :

(أ) عقاب أو جزاء مستحق وفقا لنوع الجريمة، أي عقوبات ومثوبات عادلة .

(ب) إعادة تأهيل المجرم Rehabilitation بوضعه تحت الرقابة .

(ج) تعجيز المجرم عن ارتكاب جريمته، أو إبعاده عن المجتمع لحماية الجمهور من شروره .

(د) إعاقة عامة أو عدم تشجيع الجريمة بمعاقبة بعض « النماذج » من مرتكبيها بالقصاص وتنفيذ الحدود، ليكونا عبرة لغيرهم .

(\*\*) هذه المراكز أنشئت في مصر لخدمة تلاميذ المدارس، وأطلق عليها اسم مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية فضلا عن تقديم الخدمة النفسية بواسطة الإخصائي النفسي في كل مدرسة.

(هـ) إعاقة خاصة أو عدم تشجيع الأثم المعاقب للحيلولة دون ارتكابه لجرائم مستقبلًا .

وليس من شك في أن تقضيل نوع معين من العقاب يختلف باختلاف القضاة، حتى في الجرائم والقضايا المتشابهة . فالقضاة الذين يساندون التعجيل يصدرون أحكاما بالسجن لمدة طويلة، والذين يؤيدون إعادة التأهيل يمنحون فرصاً أكثر للمجرمين بوضعهم تحت المراقبة لفترات طويلة بعد اطلاق سراحهم .

### أسباب الجرائم

عادة ما تفيد استطلاعات الرأي العام أن الأسباب الرئيسية للجريمة تتضمن :

الأساليب والممارسات التي يتبعها الآباء والأمهات في التنشئة الاجتماعية وفي تربية الأبناء، وانهيار الحياة الأسرية، والبيئة السيئة، والتساهل في القوانين وفي النظام القضائي الجنائي، وبطء إجراءات التقاضي، والمخدرات ، والمرض العقلي، وتساهل المجتمع والفقير، والبطالة، والتردي الأخلاقي، وانهيار القيم، إتي غير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية كأسباب للجريمة . وتتولد أسباب أكثر تعيينا وتحديدا وأكثر مباشرة عند سؤال المجرم نفسه عن الجريمة نفسها (٢٧)

(٢٧) رويدار غيد الفتاح محمد (١٩٩٠) خبرات الطفولة وعلاقتها بالسلوك العدواني وسوء التوافق مشكلات التكيف بحث. ألقى في مؤتمر الجمعية المصرية للطلب والقانون بالإسكندرية (المؤتمر السنوي الثالث عشر) تحت شعار « الانحراف والعنف في المجتمع المصري : أسبابها ومظاهرها وطرق الوتاية منها » .

إن الباحثين في مجال الجريمة ينسبون ثلاثة أرباع الجرائم إلى عشرة أسباب، هي: إساءة استخدام المخدرات، الإفراط في تعاطي الخمر والمسكرات، الطمع، الحاجة إلى النقود، تهور الضحية، السكر أثناء ارتكاب الجريمة، تأثير الشركاء، نقص السيطرة، مشاكل عقلية، خلافات أسرية ومشكلات منزلية.

والواقع أن الفلسفات الفردية للقضاة عادة ما تكون متصلة ومتسقة مع معتقداتهم عن أسباب الجريمة فالذين يناصرون مبدأ إعادة تأهيل المجرم، ينسبون الجريمة أكثر إلى عوامل اقتصادية واجتماعية، ويؤمنون بأن معظم المجرمين معتلون عقلياً ويعانون من أمراض نفسية. في حين أن الذين يؤيدون سياسة العقاب للمجرمين، يميلون إلى النظر إلى الجريمة بوصفها راجعة إلى نقص في الذكاء وإلى ظروف اجتماعية - اقتصادية متدنية، ولا يعترفون بالمرض النفسى، ويؤمنون بأن قليلاً من المجرمين مختلون عقلياً.... ويتساوَق ذلك مع النسب والأحكام التي يصدرونها في حالات فردية<sup>(٢٨)</sup>

### أيدولوجيات معارضة الجريمة

تتحد الأيدولوجيات الاجتماعية - السياسية مع مختلف الآراء بشأن السلوك الإجرامى ومقترحات معارضة الجريمة والسيطرة عليها.

وتتطلب السيطرة على الجريمة أن يكون الخرف هو الدافع لضبط النفس<sup>(٢٩)</sup> ولا يتأتى ذلك إلا بتشديد العقوبات على المجرمين فى المحكمات

(28) ERKINE, H.,(1974). The Polls:Causes of Crime Public Opinion Quarterly, 38, pp.288-298

(٢٩) يذكر « ميللر » (١٩٧٣) أن اليمين السياسى المحافظ يرى أخطر جريمة يرتكبها أناس ينتمى صلب النفس والضمير الأخلاقى.

علنية تبثها وسائل الإعلام للجمهور على سبيل الترهيب.

وعندما لا يعاقب المجرمون، كأن تشجع قيم المجتمع الليبرالية تحدى السلطة القانونية والتساهل في النظام القضائي - الجنائي، تزداد الجريمة. وعلى النقيض، نجد أن اليسار السياسي الليبرالي يعتبر أن الظروف الاجتماعية لعدم المساواة والتمييز هي المسؤولة عن الجريمة، أي أن المجرمين هم ضحايا النظام، كما أنهم أيضاً ضحايا، لأن تنفيذ القانون يفرق بين الفقراء والأغنياء، وبين الضعفاء والأقوياء في العقوبة والأحكام، فهو يعاقب الجريمة التي يرتكها الفقراء لكنه يتجاهل جرائم الأغنياء<sup>(٢٠)</sup>

ويحيد الليبراليون إصلاح النظام وإعادة تأهيل الأشخاص الذين أصبحوا ضحايا المحن الاجتماعية والاقتصادية، من قبيل رد الاعتبار إليهم

### نتائج البحث وإجراءاته

#### أولاً عينة الدراسة

لتحقيق أهداف البحث، قام الباحث بتطبيق أدوات بحثه على عينة قوامها ٤٦٨ طالباً وطالبة من طلبة الفرق الدراسية الأربع بكلية الحقوق في جامعة بيروت العربية (منهم ٢٩١ طالباً ، ١٧٧ طالبة) بوصفهم دارسين للقانون الجنائي، وسيعملون مستقبلاً في سلك القضاء، وذلك للتعرف إلى آرائهم في أهداف الحكم بالعقوبة وأسباب ارتكاب الجرائم ، وترواحت أعمار أفراد عينة البحث في هذه الدراسة بين ١٩ ، ٢٥ عاماً بمتوسط قدره

(٢٠) جاء في معنى الحديث الوارد في الهدى النبوي الشريف قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم : «... إنا أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والله لو أن قاطعة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» .

٢١,٦ سنة = ١,٨ عاماً طبقت عليهم أدوات الدراسة في موقف قياس  
جمعى فى كل معرفة دراسية على حدة.

### ثانياً، أدوات الدراسة

طبق فى هذه الدراسة مقياسان قام الباحث بإعدادهما وتحقق من  
الكفاءة السيكومترية لهما بحساب معاملات الثبات والصدق وهما (٢١)

١ - مقياس الإتجاه نحو الجريمة ويتكون من سبعة عشر بنداً تقيس  
أهداف الأحكام القضائية بالعقوبات الجنائية على مقياس سباعى الدرجات  
(بطريقة ليكرت فى قياس الاتجاهات) تتراوح بين عدم الموافقة الشديدة إلى  
الموافقة بشدة على كل بند من البنود السبعة عشر وذلك على النحو التالى :

١ - غير موافق إطلاقاً	درجة واحدة
٢ - غير موافق إلى حد ما	درجتان
٣ - غير موافق	ثلاث درجات
٤ - محايد	أربع درجات
٥ - موافق	خمس درجات
٦ - موافق كثيراً	ست درجات
٧ - موافق دائماً	سبع درجات

(31) CARROLL, J.S. et,(1987) Sentencing Goals, Causal - Attributions,  
Ideology, and Personality Journal of personality and Social Psychology,  
Vol. 52,no.1,107-118.

وتتركز البنود السبعة عشر في هذا المقياس على ثلاثة محاور، تمثل ثلاثة مقاييس فرعية، وتشمل : بنود موجهة نحو ما يقوم به الآن النظام القضائي الجنائي. بنود موجهة نحو ما يحاول النظام القضائي القيام به، وبنود موجهة نحو ما يجب على النظام القضائي النهوض به.

٢ - استخبار مسح الاتجاهات نحو أسباب الجريمة : ويتكون من ستة عشر بنداً تقيس الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم، على المقياس السابق نفسه المؤلف من سبع نقاط.

### ثالثاً: التحليل الإحصائي للبيانات

قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعاملات الارتباط(\*) بين كل بند والدرجة الكلية في كل من المقياسين، ثم حلت المصفوفات الارتباطية عاملياً(\*\*). باستخدام منهج التحليل العائلي للبنود AnlysisItem Factor لاستخلاص العوامل المتضمنة في كلا المقياسين.

---

(\*) معامل الارتباط معيار إحصائي كمي (عددي) تنحصر قيمته بين +١ - ١  
(\*\*) أي إننا استخدمنا منهج التحليل العائلي Factor Analysis بوصفه منهجاً إحصائياً كميّاً في تحليل معاملات الارتباط الناتجة من حساب العلاقات بين كل بند من بنود المقياس المستخدم والدرجة الكلية على المقياس ذاته وذلك بهدف استخلاص العوامل الكامنة في القياس بوصفها معدلات تُرسم إلى تنظيم الحقائق والفهرمات تنظماً يوضح ما بينها من علاقات أو تقسيمها على أساس ما بينها من أوجه التشابه والاختلاف.

## نتائج الدراسة

### أولاً: نتائج مقياس الاتجاه نحو الجريمة

أسفر التحليل العاملي لبنود هذا المقياس عن استخلاص ثلاثة عوامل مستقلة ومتعامدة كمحددات لأهداف الأحكام القضائية والعقوبات التي يصدرها القضاة في المحاكم بإزاء الجرائم المنظورة أمامها وهذه العوامل هي :

#### العامل الأول: «الأداء المرضي»

وقد تشبعت بهذا العامل ستة بنود تراوحت تشبعاتها بين ٥٢ - ٠٠ - ٦١ - وتشير مضامين هذه البنود إلى ما يلي هي :

(أ) يؤدي نظام القضاء الجنائي الحالي مهمته بجودة معقولة.

(ب) يحاول نظام القضاء الجنائي العمل بجد وجهد بهدف التحسين.

والجدول رقم (١) يوضح البنود الستة، التي تشبعت بها العامل الأول، وقيمة التشبع في كل بند على هذا العامل مرتبطة من الأعلى إلى الأدنى بحسب مقدار التشبعات.

## جدول رقم (١)

قيمة التشبيح بالعامل الثاني	مضمون البند ومحتواه
٠,٦١	١- إن النظام القضائي يعمل بكفاءة معقولة بالطريقة التي يسير بها الآن.
٠,٥٧	٢- النظام القضائي الجنائي حالياً يكرس كثيراً من طاقت له لمنع الناس من ارتكاب الجرائم والأفعال الجنائية المتكررة.
٠,٥٦	٣- يجد القضاء الجنائي باستمرار طرقاً أفضل لتجارية الجريمة.
٠,٥٣	٤- يحاول النظام القضائي الجنائي جاهداً العثور على طرق أفضل لإعادة تأهيل المجرمين.
٠,٥٣	٥- تصعى الشرطة والمحاكم والإصلاحيات باستمرار في طلب وسائل للتحسن.
٠,٥٣	٦- تحاول الشرطة والمحاكم والإصلاحيات أن تبين لكل مجرم عدم جدوى السلوك الإجرامي.

٢- العامل الثاني : «العقاب» وتشبعت به أيضاً ستة بنود وترواحت التشبعات بهذا العامل بين ٠,٥٦ - ٠,٦٧ ويشير محتوى هذه البنود الستة إلى أن النظام القضائي الجنائي المعمول به حالياً متساهل جداً مع المجرمين، وأن تشديد العقوبات من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض عدد الجرائم وتقليل عدد المجرمين، ويوضح الجدول (٢) محتوى البنود الستة مرتبة بحسب قيمة تشبيح كل بند بالعامل الثاني المستخرج، الأعلى فالأدنى على الترتيب.

## جدول (٢)

قيمة التشبع بالعامل الثاني	مضمون البند ومحتواه
١,٦٧	١ - كثير من الإجراءات الإصلاحية الجديدة متساهلة جداً. ٢ - معظم الفين يلبون معاملة متساهلة للمجرمين لا يعتقدون أهمية كبيرة على جسامه الجرائم التي تحدث.
٠,٦٦	٣ - يجب أن يؤكد أكثر على إبقاء المجرمين خلف القضبان.
٠,٦٢	٤ - يجب أن تتبنى السلطات شعار «كن متشديداً مع المجرمين المعادين لارتكاب الجرائم».
٠,٥٧	٥ - إذا شرعت القوانين أكثر قسوة إزاء الجريمة والمجرمين فلن يكون لدينا هذا العدد من الجرائم ولا هذه الكثرة من المجرمين.
٠,٥٩	٦ - ينبغي معاقبة المجرمين على جرائمهم كي نجبرهم على بلع دينهم للمجتمع.
٠,٥٦	

٣- العامل الثالث : «رد الإعتبار وإعادة التأهيل»، ولقد تشبعت بهذا العامل خمسة بنود، تراوحت تشعباتها بين ٠,٤٨ ، ٠,٦٤ ويشير محتوى هذه البنود الخمسة إلى أن الاهتمام بتطوير برامج أكثر وأفضل لإعادة تأهيل المجرمين واستثمار فترة العقوبة في تعليمهم مهنة أو حرفة أو عمل، من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الجريمة.

ويوضح الجدول (٢) محتوى البنود الخمسة مرتبة بحسب قيمة تشبع كل بند بالعامل الثالث المستخلص من التحليل العاملي لبنود المقياس.

## جدول (٢)

قيمة التشيع بالعامل الثالث	مضمون البند ومحتواه
٠,٦٤	١ - ينبغي تطوير برامج أكثر وأفضل لإعادة تأهيل المجرمين.
٠,٥٧	٢ - إذا حول القضاة أناساً أكثر من السجن إلى برامج إعادة تأهيل، فسوف يكون هناك عدد أقل من الجرائم.
٠,٥٦	٣ - ينبغي استمرار الإلتجاء الحالي في تحويل المجرمين من السجن إلى برامج إعادة التأهيل.
٠,٤٩	٤ - نحن نخطئ، إذا اعتقدنا أن الأمر الوحيد الذي يمكن أن نفعله للمجرمين هو القاءهم في السجن.
٠,٤٨	٥ - إذا اجتمع علماء النفس وعلماء القانون وعلماء الاجتماع معاً باستمرار، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحسين نظام القضاء الجنائي المعمول به الآن.

### ثانياً، استخبار مسح الاتجاهات الجرمية

أسفر التحليل العاملي لبند هذا المقياس عن استخلاص ثلاثة عوامل ذات تشيعات مرتفعة بوصفها محددات للجريمة والأسباب الكامنة وراء ارتكاب الجرائم وهذه العوامل هي :

#### ١ - العامل الأول : (الأسباب الاجتماعية)

تشيعت بهذا العامل ستة بنود يوضحها الجدول (٤) وتراوحت التشيعات بالعامل الأول بين ٠,٤٢ - ٠,٥٥ ويشير محتوى هذه البنود الستة إلى أن الجريمة تأتي عادة من المشاكل الأسرية ورفقاء السوء وإدمان المخدرات أي أن العامل الأول المسؤول عن الجريمة عامل اجتماعي أو أسباب اجتماعية في الأغلب الأعم.

والجدول التالي يوضح البنود الستة مرتبة لمقدار التشيع في كل بند الأعلى فالأقل :

### جدول (٤)

قيمة التشيع بالعامل الأول	مضمون البند ومحتواه
٠,٥٥	١ - ترجع جنود أكثر الجرائم إلى المشاكل الأسرية.
٠,٥١	٢ - المخدرات عامل أساسي في الجرائم كثيرة.
٠,٤٥	٣ - رفقاء السوء وأزكارهم سبب رئيسي في تعلم الإجرام.
٠,٤٥	٤ - إيمان الخمر والمخدرات يفقد الإنسان القدرة على التحكم بسلوكه، ومن ثم يكون سبباً في الجريمة.
٠,٤٤	٥ - يمكن التنبؤ بالسلوك الإجرامي لفرء ما إذا استطلعتنا معرفة الأشخاص يتعامل معهم ويتصل بهم.
٠,٤٢	٦ - كثير من الناس الذين يصبحون مجرمين كانوا مهملين أو مثيولين من قبل والديهم.

### ٢ - العامل الثاني : والأسباب الاقتصادية

تشبعت بهذا العامل خمسة بنود يوضحها الجدول (٥) وتراوحت تشيعاتها بالعامل بين ٠,٤٨ - ٠,٦٢. ويشير محتوى هذه البنود إلى أن الجرائم تأتي من أسباب اقتصادية أهمها تدنى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفقير وعدم المساواة وسيرد ترتيب البنود وفقاً لمقدار التشيع من الأعلى إلى الأدنى.

### جدول (٥)

قيمة التشيع بالعامل الثاني	مفهوم البند ومحتواه
٠,٦٢	١ - إن الفقر وعدم المساواة في المجتمع هما السبب في كثير من الجرائم.
٠,٥٨	٢ - كثير من الجرائم مرجعها عيوب في المجتمع أكثر منها غرائز إجرامية في نفسية مرتكب الجريمة.
٠,٥٥	٣ - إن الناس الذين يرتكبون الجرائم، عادة ما يكونوا مفلوجين إلى ذلك بسبب الأوضاع التي يجلبون أنفسهم فيها.
٠,٥٦	٤ - إن التوزيع العادل للثروة في المجتمع هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتردعه لمنع الجريمة أو الحد منها على الأقل.
٠,٤٨	٥ - الجريمة هي البديل الوحيد أحياناً أمام الناس ليقبلوا على قيد الحياة.

### ٢ - العامل الثالث : «الأسباب الفردية»

تشيعت بهذا العامل أيضاً خمسة بنود تراوحت تشبعاتها بين ٤,٤٠ . . . ٠,٦٠ ويشير محتوى هذه البنود إلى أن مرتكبي الجرائم معظمهم من الأشخاص الكسالى والذين لا يشعرون بالمسؤولية، وغير المبالين. يوضح الجدول (٦) وهذه البنود مرتبة طبقاً لتشييع كل بند بالعامل الثالث من الأعلى إلى الأدنى.

## جدول (٦)

قيمة التشيع بالعامل الثاني	مضمون البند ومحتواه
٠,٦٠	١ - الكسولون جداً من الناس يتحولون إلى الجريمة.
٠,٤٩	٢ - إن معظم المجرمين يتعمدون إيذاء المجتمع.
٠,٤٤	٣ - المجرمون هم أناس لا يبالون بحقوق الآخرين أو بمسئوليتهم نحو المجتمع.
٠,٤٢	٤ - المجرم لمرّة واحدة هو دائماً مجرم.
٠,٤٠	٥ - إجمالاً فإن إجراءات الخدمة الإجتماعية المنظمة مثل تأمين البطالة والمساعدة الإجتماعية جعلت الجريمة أكثر سوءاً.

### مناقشة نتائج البحث

#### أولاً: النتائج الخاصة بأهداف الأحكام القضائية، Sentencing Goals

كشفت التحليل العاملي لبنود مقياس الاتجاه نحو الجريمة عن استخلاص ثلاثة عوامل تحدد أهداف الأحكام القضائية بالعقوبات التي تصدر ضد المجرمين في الجرائم المختلفة وتلاحظ أن هذه العوامل تشير إلى الرضا عن النظام القضائي الحالي بشأن العقاب، كما تشير إلى أفراد عينة الدراسة يعتقدون في العقاب للجرائم التي ترتكب لأسباب فردية ويليدون فكرة إعادة التأهيل للمجرمين الذين يرتكبون الجرائم بدوافع بيئية واجتماعية.

#### ثانياً: النتائج الخاصة بأسباب الجريمة، Causal Attributions

كشفت التحليل العاملي لاستخبار مسع الاتجاهات نحو أسباب الجريمة عن استخراج ثلاثة عوامل تحدد أسباب الجريمة وهي إما أسباب اجتماعية

أو اقتصادية أو شخصية وتشير نتائج هذا التحليل إلى أن الأشخاص الذين يؤمنون بالتسبب الاجتماعي يميلون أيضاً إلى التصديق بأن الحياة صعبة وأن الناس يحصلون في النهاية على ما يستحقونه والذين يعتقدون في التسبب الاقتصادي يميلون بشدة إلى الإيمان بفكرة الإنعاش للخدمات الاجتماعية ويرون أن الحكومة ينبغي عليها أن توفر مستوى محددًا للمعيشة كحد أدنى بصرف النظر عن القدرة على الدفع، أما الذين يرون الجريمة إلى أسباب فردية أو شخصية فإنهم يرون أن ذلك يتنافى مع مبادئ الدين والأخلاق ومن ثم فإن نوى الأخلاق الصارمة يؤمنون بأن الجريمة تبدأ من أفراد جشعين يستحقون العقاب.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج بحث آخر كشف أن مقاييس أهداف الحكم بالعقوبة مترابطة : فهؤلاء الذين يؤيدون العقاب نفسه عقاباً عادلاً وتثنى المجرمين وتحمى المجتمع.

خلاصة هذه النتائج إنه يجب إعادة النظر في سياسة السجون والإصلاحات والأحكام القضائية وذلك بالعمل على ربط أهداف العقوبة بأسباب الجريمة وظروفها وملابساتها وتعديل نظام التقاضي ذاته مع الحرص في الوقت ذاته على حل مشكلات الشباب الإنفعالية والأمرية والاجتماعية والاقتصادية والجنسية والأخلاقية إذ أن الرقابة خير من العلاج.

**التوصيات :**

لا جدال في أن وقاية الشباب من الوقوع في المشكلات خير من العلاج وتغنى عنه إذ يجب بذل الجهود لتهيئة البيئة الصالحة التي ينمو فيها المراهق

وإتاحة الجو النفسى لنمو الشخصية السوية وضرب المثل الصالح والقذوة الحسنة أمام الشباب، ومساعدة الشباب على فهم نفسه وتقبل ذاته وتقبل الآخرين وتحمل المسؤولية بخصوص تنمية المفهوم الإيجابى لدى الشباب والاهتمام بالتوجيه والإرشاد النفسى والتربوى والمهنى.

وفى ما يلى نذكر بعض التوصيات لعلاج مشكلات الشباب وبالتالى الحد من الجريمة:

١ - اكتشاف المشكلات العامة التى يعانى منها الشباب ومعرفة أسبابها والعمل على إزالة هذه الأسباب أو التخفيف من حدتها والاستعانة بالإخصائين النفسيين واستشارتهم ضمناً لنجاح علاج مشكلات الشباب.

٢ - توجيه الشباب توجيهاً سليماً واتباع الطرق التربوية الصحيحة فى توجيهه من خلال تنظيم معسكرات العمل ومخيمات الشباب والنوادر والملاعب.

٣ - علاج مشكلات الأسرة وتوجيه الآباء وتعريفهم بضرورة مراعاة الفروق بين الشباب.

٤ - إعداد برامج منظمة لخدمة التوجيه والإرشاد النفسى فى المدارس والجامعات والمنظمات المختلفة لإعادة التأهيل النفسى والعقلى والاجتماعى والأمنى وإعادة الانتماء المادى والمعنوى الى الوطن والمجتمع.

٥ - المساعدة فى عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعى وتعليم المعايير السلوكية الاجتماعية السليمة والسلوك الاجتماعى السوى والمهارات الاجتماعية والقواعد الأخلاقية.

٦ - تهيئة الفرص للمناقشات الجماعية حول مشكلات الشباب وشغل أوقات فراغهم بطريقة مفيدة مدروسة، واستغلال الميول والهوايات مع الحرص على إعادة الثقة إلى المواطن في مؤسساته الوطنية الدستورية والقانونية والقضائية والإدارية والأمنية والعسكرية والتعليمية والطبية.

٧ - مساعدة الشباب في التوجيه المهني والإعداد للمهنة وإدراك الفرص المتاحة بالفعل في ميدان العمل، ومدّهم بأدق المعلومات المهنية ومساعدتهم في إدراك قيمة جميع أنواع العمل وأهميتها.

٨ - إمداد الشباب بالحقائق عن الحياة الأسرية ومسؤولياتها مع الإهتمام بالتربية الجنسية العلمية للشباب.

٩ - ترشيد البرامج في وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية وبخاصة التلفزيون وأفلام الفيديو ودور السينما، وتوجيهها توجيهاً سليماً مع التركيز على تفعيل دور المواطن في العملية الأمنية، وزرع هيبة القانون ومحبته في نفوس الجميع.

١٠ - توجيه عناية خاصة إلى التربية الدينية للشباب وذلك لمساعدته على الخروج من واقعه المتأزم وتشجيعه على الانخراط في المجتمع.

١١ - الحرص على بث القيم الأخلاقية، وتعليم المعايير الاجتماعية للشباب وذلك بالقُدوة الحسنة.

١٢ - مساعدة الشباب في تكوين فلسفة ناضجة للحياة والعمل على تحقيقها بمهارة، مع الحرص على نمو الضمير وال ضبط الذاتي للسلوك، حتى يتحقق النجاح في الحياة.

- ١٢- رفع الكفاية الإنتاجية للدولة، بتخطيط المشروعات التي تعمل على زيادة الإنتاج ورفع المستوى الاقتصادي للأسرة.
- ١٤- الاهتمام بالبحوث العلمية للكشف عن أسباب الجريمة باستمرار حتى يمكن علاجها والوقاية منها قبل استحقاقها، شريطة وضع نتائج هذه البحوث موضع التنفيذ الفعلى.
- ١٥- محاربة العصابات من خلال المسح الشامل للأحياء التي يكثر فيها ارتكاب الجرائم وإعادة النظر فى التشريعات الجزائية والمؤسسات العقابية، وتطبيق القانون بحزم بحق الجميع على حد سواء دون تفرقة ودون تمييز.
- ١٦- تحسين الظروف الاجتماعية أى ظروف المعيشة وتناول برامج تدعيم الأسرة ورعاية الطفولة وتحسين الإسكان والخدمات التربوية والصحية والضمان الاجتماعى والتأمينات العمالية وغيرها.